«الحق في التعليم للفتيات في قرية جرف الدراويش- الطفيلة»

جمعية المركز الإسلامي الخيرية

حقيبة ادوات نشطاء المجتمع المدني II:
نماذج أردنية لحملات مدافعة

بناء قدرات المجتمع المدني في الاردن
برنامج USAID لدعم مبادرات المجتمع المدني
2013 – 2018

USAID
من الشعب الأمريكي

التكتيكات الجديدة
في حقوق الإنسان

fhi360
THE SCIENCE OF IMPROVING LIVES

نظرة عامة

قضية المدافعة

إحقاق/ أو حماية حق التعليم الأساسي الإلزامي والمجاني لفتيات منطقة جرف الدراويش والوارد في قانون التربية والتعليم رقم (3) لسنة 1994.

مجال التركيز القائم على حقوق الإنسان [1]

الحماية والمساءلة (الإعلان العالمي لحقوق الانسان مادة 26)[2]

نطاق المدافعة

محلي: قرية جرف الدراويش، محافظة الطفيلة.

عناصر إجراء المدافعة [3]

إن التحدي الذي يواجه العديد من منظمات المجتمع المدني هو التمييز بين التركيز على الأنشطة وتنفيذ إجراءات تكتيكية تؤدي إلى تعزيز جهود المدافعة بشكل استراتيجي. ومن أجل مساعدة المنظمات على إجراء تقييم أفضل لكيفية إنفاق الموارد الثمينة، تقدّم حقيبة ادوات نشطاء المجتمع المدني: نماذج أردنية لحملات المدافعة أربعة عناصر ضرورية لإجراء أي حملة مدافعة: **البناء التنظيمي للحملة، والبحث، والحشد، واشراك صنّاع القرار.** وتوفّر دراسة الحالة هذه أفكاراً حول عناصر العمل الأربعة جميعها:

- البناء التنظيمي للحملة
- البحث
- الحشد
- إشراك صنّاع القرار

الغايات التكتيكية

لقد حددت التكتيكات الجديدة في حقوق الإنسان أربع غايات تكتيكية أساسية قائمة على حقوق الإنسان: الوقاية، والتدخل، والتعويض، والترويج/ التعزيز. وتوضّح هذه الحالة الغاية التالية:

- التدخل

فترة الحملة

24 أيار 2017 – 31 كانون الثاني 2018

---

[1] المصدر: تم إيجاد وتكييف المعلومات المتعلقة بمجالات الحقوق الأربعة هذه في «اكتشف حقوق الإنسان: نهج حقوق الإنسان لعمل العدالة الاجتماعية»، المدافعون عن حقوق الإنسان (http://bit.ly/1TmOp6v).
منهجية التكتيكات الجديدة تستخدم: السلامة والأمان؛ وعدم التمييز؛ والمشاركة؛ والحماية-المساءلة. ملاحظة: يمكن وضع الحقوق المذكورة في هذه «الفئات» الأربع في أي مجال حسب السياق الذي يتم فيه انتهاك الحق. على سبيل المثال، المادة 23: قد يتم وضع الحق في الانضمام إلى نقابات العمال في «السلامة والأمان» بدلاً من «المشاركة» حيث يكون التنظيم النقابي أو الانضمام إلى نقابة أمراً خطراً.

[2] الإعلان العالمي لحقوق الانسان، المادة 26: «لكلِّ شخص حقٌّ في التعليم. ويجب أن يُوفَّر التعليمُ مجَّانًا، على الأقل في مرحلتيه الابتدائية والأساسية. ويكون التعليمُ الابتدائيُّ إلزاميًّا. ويكون التعليمُ الفنِّي والمهني متاحًا للعموم. ويكون التعليمُ العالي مُتاحًا للجميع تبعًا لكفاءتهم».
https://bit.ly/2hrKTAM

[3] يأتي تحديد عناصر إجراء المدافعة الأربعة المبينة في «حقيبة نماذج أردنية لحملات مدافعة» من تجربة المدافعة التي قام بها السيد فيصل أبو السندس، المدير التنفيذي السابق للجمعية الملكية لحماية البيئة البحرية في الأردن. وكان السيد فيصل ابو السندس مدرباً في منهجية التكتيكات الجديدة منذ عام 2010 ومدرباً رئيسياً على هذه المنهجية منذ عام 2011. وأثناء استخدم منهجية الخمس خطوات لاستراتيجية فعالة للتكتيكات الجديدة في جهود المدافعة التي قامت بها منظمته وأثناء تدريب منظمات مجتمع مدني أخرى على استخدام هذه المنهجية، فقد حدّد عناصر إجراء المدافعة هذه لتقييم التقدّم المُحرَز. وتحتاج المزايا والعيوب المتعلقة باستخدام التكنولوجيا في كل عنصر من عناصر إجراء المدافعة إلى فحص فيما يتعلق بمدى ملائمته للفئات المستهدفة المقصودة ولأهداف حملة المدافعة.

ملخّص موجز

كان لهذه الحملة أثر ملحوظ على جمعية المركز الإسلامي وهو التغير من النهج الخيري/ الرعائي المتبع من قبل الجمعية الى البدء بالعمل بالنهج المبني على حقوق الانسان. وتعتبر هذه نقلة نوعية في مجال عمل الجمعية. هذه النقلة في مجال العمل كانت نتيجة العمل مع برنامج USAID لدعم مُبادرات المُجتمع المدني (USAID CIS) من خلال برنامج منح مبادرات المدافعة بتطبيق مشاريع المدافعة الجماعيّة المبنيّة على الأولويّات التي يتم التّعرف عليها محليّاً من خلال المشاركة المُجتمعيّة والمدافعة المَبنيَّة على الحقوق. وبالتالي، قامت جمعية المركز الإسلامي بإطلاق حملة « الحق في التعليم للفتيات في قرية جرف الدراويش – محافظة الطفيلة».

تعاني الفتيات في قرية جرف الدراويش في محافظة الطفيلة من حرمانهن من استكمال دراستهن الأساسية لعدة أسباب أهمها عدم وجود صفوف أساسية ما بعد الصف السادس في مدرسة الحي الغربي الواقعة في القرية. فتنقطع الفتيات من عمر (12–17) في الحي الغربي من التعليم. ورغم وجود مدرسة في الحي الشرقي (والتي توفر صفوف لغاية الصف العاشر) ولكن كونها تبعد ما بين 3–5 كم، يمتنع الأهالي عن إرسال بناتهن لتلك المدرسة لاستكمال دراستهن وذلك لخوف الأهالي على بناتهم من المشي في مناطق خالية من المواصلات والسكان لهذه المسافة ذهاباً وإياباً الى المدرسة، بالإضافة إلى الظروف المادية الصعبة لأغلب سكان القرية والتي تمنعهم من توفير وسيلة مواصلات خاصة لبناتهم. ونتيجة لهذا الواقع يفضل معظم الأهالي إبقاء بناتهم في البيت ومساعدة الأم بالأعمال المنزلية ورعي الماشية وأحيانا كثيرة تزويجهن مبكراً.

من خلال برنامج منح مبادرات المدافعة، قامت جمعية المركز الإسلامي الخيرية بدايةً بإجراء بحث ميداني، بالإستعانة بأشخاص من القرية تم تدريبهم على جمع المعلومات، لتوثيق حجم هذه المشكلة وأسبابها وأبعادها في القرية. ومن ثم تم تشكيل لجنة مجتمعية لإشراك أعضاء من المجتمع لمتابعة الأنشطة والتواصل مع صناع القرار. حيث قام فريق الحملة واللجنة المجتمعية بالإجتماع مع عدة جهات رسمية أهمها مديرية التربية والتعليم/ الطفيلة كونها المعنية المباشرة بتوفير الخدمة وبالتالي كافلة الحق.

قد ساهم فوز أحد أعضاء مجلس البلدية عن منطقة جرف الدراويش في انتخابات اللامركزية، والذي كان على إطلاع كامل حول القضية ، بتيسير عرض القضية وأبعادها على مجلس المحافظة المنتخب. ونتج عن ذلك تخصيص مبلغ 500000 دينار على موازنة مجلس المحافظة لعام 2019/ 2020 وذلك لبناء مدرسة أساسية في منطقة جرف الدراويش.

وللمساهمة في إيجاد حل مباشر وحتى إن كان مؤقتاً، ولمنع حرمان الفتيات من الإلتحاق بالمدرسة، قامت جمعية المركز الإسلامي الخيرية بالأمور التالية كإجراءات مؤقتة:

- **توفير مواصلات**: قامت الجمعية بتوفير مواصلات للفتيات للتنقل من الحي الغربي الى الشرقي، وبالتالي تم التحاق 21 فتاة ممن انقطعن أو في خطر الانقطاع عن المدرسة.
- **تسهيل إعادة التسجيل**: قامت الجمعية بتيسير أمور 3 فتيات ممن انقطعن عن الدراسة لأكثر من 3 سنوات للتقدم لامتحانات تؤهلهن للعودة والإنخراط بالتعليم مجددا وذلك من خلال التواصل مع مديرية التربية والتعليم.
- **السعي إلى الحصول على دعم القطاع الخاص**: تواصلت الجمعية مع شركة قطاع خاص لتوفير كرافانين ليكوّنا صفين دراسيين في الحي الغربي لحين حل المشكلة جذرياً، إلّا أن هذا الجهد لم يؤدي الى أية نتائج أو استجابة حقيقية خلال فترة تنفيذ الحملة. وقد توصلت الجمعية إلى أن التواصل المستمر مع شركات القطاع الخاص يعد عنصراً أساسياً في إيجاد حلول للقضية.

تبنت هذه الحملة الدفاع عن حق الفتيات بالتعليم استناداً الى الدستور الأردني والإتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان والتي تجبر الدول الموقعة على توفير التعليم. أولاً، اتفاقية حقوق الإنسان المادة (26)، الفقرة الأولى: «لكل شخص الحق في التعليم، ويجب أن يكون التعليم في مراحله الأولى والأساسية على الأقل بالمجان»[5] واتفاقية حقوق الطفل 1990 المادة (28): «تعترف الدول الأطراف بحق الطفل في التعليم، وتحقيقاً للإعلان الكامل لهذا الحق تدريجياً وعلى أساس تكافؤ الفرص، تقوم بوجه خاص بجعل التعليم الابتدائي إلزاميا ومتاحاً مجاناً للجميع، وعليها اتخاذ التدابير لتشجيع الحضور المنتظم للمدارس، والتقليل من معدلات ترك المدرسة»[6].

[4] تأسست جمعية المركز الإسلامي الخيرية سنة 1963 وسجلت في وزارة التنمية الاجتماعية عام 1965 بجهود مجموعة من أبناء الأردن الذين نذروا أنفسهم للعمل الخيري كإغاثة الفقراء والمحتاجين ودعم العملية التعليمية والتربوية وإنشاء المعاهد والمدارس ورفد الوطن بالكفاءات المتمكنة في معظم التخصصات ورفد الوطن بالكوادر الطبية والتمريضية المتميزة، إضافة الى كفالة الأيتام وكافة برامج العمل الخيري على اختلافها وتعددها.

[5] الإعلان العالمي لحقوق الإنسان https://bit.ly/2hrKTAM

[6] اتفاقية حقوق الطفل https://bit.ly/2eGrP04

أخيراً، تحت قانون التربية والتعليم رقم (3) لسنة 1994 والدستور الأردني المادة (6)، الفقرة الثالثة: «تكفل الدولة العمل والتعليم ضمن حدود إمكانياتها، وتكفل الطمأنينة وتكافؤ الفرص لجميع الأردنيين»[7]. وعملت على مساءلة الجهات الرسمية عن التزامها بتوفير التعليم الملائم لطالبات جرف الدراويش.

الإنجازات

حققت جمعية المركز الإسلامي مكاسب كبيرة في تحقيق هدف حملتهم – التحاق الفتيات ضمن الفئة العمرية (12 – 17سنة) في منطقة جرف الدراويش/ الحي الغربي في التعليم من خلال إضافة صفي السابع- الثامن في بداية العام الدراسي 2017-2018. تم تحقيق النجاح الرئيسي للحملة في حشد المجتمع وإشراك صناع القرار.

إن الطرق التي قامت بها الجمعية بحشد المجتمع ضمنت فهمًا دقيقًا للمشكلة وتطوير الحلول المناسبة التي يمكن تقديمها لصناع القرار.

المشاركة المجتمعية: أجرت الجمعية دراسة للحالة التعليمية في المجتمع باستخدام أساليب البحث التشاركية. أجريت الدراسة بواسطة فريق بحثي مكون من أعضاء من داخل المجتمع المحلي وخارج المجتمع (انظر في البحث). أشرك فريق البحث كلاً من الطلاب والطالبات كمصدر للبيانات لتحديد أسباب الإنسحاب من المدرسة والإستماع إلى الحلول المقترحة من قبلهم. ونتيجة لذلك، قام البحث بتوثيق المشكلة بشكل رسمي والتي كانت مهمة في مساءلة صانعي القرار. وقد تعززت المشاركة المجتمعية بشكل كبير عندما أنشأت الجمعية لجنة مجتمعية تألفت من أكثر الأشخاص نفوذاً في المجتمع – شيوخ العشائر والمعلمين ورئيسة منظمة مجتمع مدني وعضو مجلس المحافظة.

إشراك صانعي القرار الرسميين وغير الرسميين: نظراً لكون القرية تحتوي على عشيرتين فقط فكان من الضروري إشراك وجهائهم بالحملة لضمان تعاون الأهالي في عملية البحث وإشراك بناتهن بالبرنامج التدريبي وإعادة التحاقهن بالمدرسة. تمكنت الجمعية من تأكيد إلتزام وتبني وزارة التربية والتعليم، باعتبارها الهيئة الحكومية المسؤولة، لإيجاد الحل. إن وجود عضو في اللجنة، الذي فاز بمقعد في مجلس المحافظة لتمثيل جرف الدراويش، كان له أهمية خاصة في أصدار مجلس المحافظة قرارًا ببناء مدرسة اساسية في جرف الدراويش في العام 2019/ 2020.

التأثير المباشر على وصول الفتيات إلى التعليم: إن توظيف فتاتين من المجتمع المحلي ساعد في دعم الحملة وإنجاحها وذلك من خلال كسب تأييد ودعم المجتمع وزيادة المعرفة بحقيقة الواقع وطرح الحلول الممكنة. نجحت الجمعية في أعادة التحاق الفتيات في التعليم، حيث وفرت وسيلة نقل ل21 طالبة لالتحاقهن في المدرسة وتعاونت مع مديرية التعليم لإعادة ثلاث فتيات، ممن انقطعن لفترة، إلى المدرسة. حيث قامت الفتيات الثلاث بتقديم امتحان تحديد المستوى الذي يؤهلهن للعودة لمقاعد الدراسة بناء على المستوى الأكاديمي وذلك حسب تعليمات وزارة التربية والتعليم.

قصة سميحة: «في إحدى الزيارات رافقتنا الطالبة سميحة، حيث أن الطالبة سميحة قد انهت الصف العاشر ولا يوجد في منطقة الجرف صفوف ثانوية. وحسب قانون وزارة التربية والتعليم الجديد والذي تأكد تعليماته بأنّه في حال توافر 10 طلاب فأكثر فإنّه يتم افتتاح صف دراسي، وفي حال كان عدد الطلبة أقل من ذلك يتم تحويلهم إلى مدارس أخرى، على أن يتم تأمين مواصلات. وخلال الزيارة عرضت سميحة مشكلتها على مدير تربية الطفيلة ورغبتها بإكمال دراستها الثانوية في نفس منطقة سكنها حيث تضمن موافقة أهلها على عدم الإنقطاع وقام بدوره بتقديم استثناء للجرف فيما يخص موضوع الصفوف الثانوية وفتح صفين (أول ثانوي وتوجيهي) في بداية الفصل الدراسي الاول لعام 2017/ 2018.» فواز المزرعاوي، مدير وحدة المشاريع التنموية.

الدروس الرئيسية

عناصر إجراء المدافعة [8]

تشكل عناصر إجراء المدافعة في هذه الحملة تحديات ودروس مستفادة مهمة حول تجربة جمعية المركز الإسلامي في تنفيذ حملة المدافعة من أجل إحقاق حق الفتيات بالتعليم في جرف الدراويش.

البناء التنظيمي للحملة

قامت جمعية المركز الإسلامي ببناء تنظيميها الداخلي من خلال البرنامج التدريبي المقدم من قبل برنامج USAID لدعم مبادرات المجتمع المدني باستخدام منهجية التكتيكات الجديدة في حقوق الإنسان «الخمس خطوات لإستراتيجية فعالة». تبدأ منهجية الخمس خطوات بعمل جماعي لتحديد بيان مشكلة واضح ومحدد. تعد هذه الخطوة التأسيسية هامة لأي حملة (انظر في البحث). وقد قامت الجمعية بتحديد المشكلة كالتالي: حرمان الفتيات

[7] https://bit.ly/2wLSylJ

[8] يأتي تحديد عناصر إجراء المدافعة الأربعة المبينة في «حقيبة نماذج أردنية لحملات مدافعة» من تجربة المدافعة التي قام بها السيد فيصل أبو السندس، المدير التنفيذي السابق للجمعية الملكية لحماية البيئة البحرية في الأردن. وكان السيد فيصل ابو السندس مدرباً في منهجية التكتيكات الجديدة منذ عام 2010 ومدرباً رئيسياً على هذه المنهجية منذ عام 2011. وأثناء استخدم منهجية الخمس خطوات لاستراتيجية فعالة للتكتيكات الجديدة في جهود المدافعة التي قامت بها منظمته وأثناء تدريب منظمات مجتمع مدني أخرى على استخدام هذه المنهجية، فقد حدّد عناصر إجراء المدافعة هذه لتقييم التقدّم المُحرَز. وتحتاج المزايا والعيوب المتعلقة باستخدام التكنولوجيا في كل عنصر من عناصر إجراء المدافعة إلى فحص فيما يتعلق بمدى ملائمته للفئات المستهدفة المقصودة ولأهداف حملة المدافعة.

رسم توضيحي 1 : المسار الاستراتيجي للحملة.

في منطقة جرف الدراويش/ الطفيلة من حقهم في التعليم الأساسي بسبب عدم وجود صفوف أساسية ما بعد الصف السادس في مدرسة الحي الغربي الواقعة في القرية وعدم توفر مواصلات مناسبة لنقلهن إلى المدرسة الموجودة في الحي الشرقي التي تتوفر فيها صفوف السابع والثامن. كما توفر منهجية الخمس خطوات لإستراتيجية فعالة عملية تدريجية خطوة بخطوة لتطوير مسار إستراتيجي – أو رحلة التغيير. يساعد هذا المسار الاستراتيجي على تتبع سير الحملة ومراقبة تطورها (انظر الرسم التوضيحي 1). كما تم تدريب فريق الحملة في الجمعية أيضا على ممارسة الضغط والأدوات المستخدمة في هذا السياق، والمهارات التي من شأنها أن تفيد الجمعية، ليس فقط في حالة المدافعة عن حقوق الفتيات في جرف الدراويش ولكن أيضا في أي قضية قائمة على الحقوق ذات أهمية إلى الجمعية.

تم تشكيل فريق مكون من مدير الحملة، ومنسق ميداني، ومسؤول متابعة وتقييم ومدخل بيانات. حيث تم وضع وصف وظيفي لكل أعضاء الفريق. وتم مراعاة وجود أعضاء من فريق العمل من ضمن أبناء المنطقة التي تنفذ فيها الحملة وتم اختيار منسق ميداني ومدخل البيانات من نفس المنطقة من أجل تسهيل مهمة الحملة. بعد اكتمال تشكيل الفريق الأساسي، تم تشكيل فريق دعم فني من ذوي الخبرة في العمل التنموي في جمعية المركز الإسلامي الخيرية لمساندة فريق الحملة. والأهم كان تشكيل لجنة مجتمعية على معرفة بالمشكلة وأبعادها وتكون الواجهة بالتواصل مع صناع القرار مما كان له الأثر الأكبر وتحويل القضية الى قضية مجتمعية وليس فقط مبادرة من الجمعية.

البحث

تم إجراء البحث الميداني للوقوف على الأسباب التي أدت إلى المشكلة. وقد تبنت هذه الدراسة منهجية البحث السريع بالمشاركة، وتشكل لهذه الغاية فريق بحث مكون من 20 عضو يمثلون المجتمع المحلي وأعضاء من خارج المجتمع المحلي، وقد حرص الفريق على ضمان مشاركة كلا الجنسين رغم صعوبة ذلك بداية نظراً لطبيعة المنطقة المحافظة ثقافياً.

تضمن البحث الإستماع لصوت الطالبات حول الواقع القائم ومقترحاتهن للحلول، وأيضا الإستماع للطلاب الذكور للتعرف على قضاياهم الخاصة بهذا الشأن أيضا. حيث وفر البحث معلومات متعلقة بالأسباب المختلفة

للإنقطاع عن التعليم، وواقع التعليم والبيئة المدرسية. وشكلت هذة المعلومات نواة لقضايا مدافعة أخرى يمكن للجمعية العمل عليها. وقد ساعدت هذه العملية في تمكين فريق البحث من آلية البحث السريع بالمشاركة ومساعدة أهالي المنطقة في التعرف على المشكلات الخاصة بمنطقتهم.

الحشد

في البداية ومن خلال جمعية المركز الإسلامي – الطفيلة، تم دعوة عدد من أهالي الجرف لإجتماع وذلك لعرض القضية وبعدها تم تشكيل اللجنة المجتمعية، والتي تكونت من 13 شخص (11 رجل و امرأتين) من أبرز الأشخاص الذين لديهم تأثير على المجتمع حيث ضمت شيوخ عشائر ومعلمين ورئيسة منظمة مجتمع مدني وعضو مجلس المحافظة.

قام فريق الحملة واللجنة المجتمعية بالزيارات الميدانية والتواصل هاتفياً مع أهالي الفتيات المنقطعات لفترة عن الدراسة لإلحاقهن ببرنامج تدريبي بديل لإكمال تعليمهن. وتمت الإستعانة بالجمعيات الموجودة في المنطقة لحشد سيدات جرف الدراويش ودعوتهن إلى تدريب تضمن الرعاية الوالدية / الحق في التعليم / الزواج المبكر. كان من الضروري الوصول لسيدات القرية من أجل زيادة معلوماتهن في المواضيع المذكورة سابقاً وجذب اهتمامهن لأهمية التعليم من أجل دعم قرار الاسرة في إكمال بناتهن لتعليمهن وعدم الإنقطاع عنه.

إشراك صناع القرار

قامت جمعية المركز الإسلامي بعقد اجتماعات دورية مع مديرية التربية والتعليم كونها الجهة الرئيسية المسؤولة عن العملية التعليمية في القرية ومن واجبها توفير الحلول لضمان توفير التعليم للطلاب/ الطالبات في منطقة جرف الدراويش. ورغم اعتراف المديرية بهذا الدور إلا أن عدم توفر الموارد لبناء غرف صفية وكون المبنى مستأجر، استخُدم كسبب وحجة لعدم الاستجابة المباشرة لهذه المطالب. كما أفادت مديرية التربية أنها على استعداد لتوفير المعلمين/ ات في حالة توفر دعم لبناء غرف صفية جديدة أو كرافانات. دفع هذا الجمعية للتواصل مع القطاع الخاص للحصول على دعم بتوفير الموارد. ولحين توفير هذه الصفوف قامت الجمعية بتوفير وسيلة نقل ولو مؤقتة لإلحاق الفتيات بالمدرسة.

لقد كان لتشكيل اللجنة المجتمعية الأثر الأكبر بالتواصل مع مجلس بلدية المحافظة والضغط على مجلس المحافظة لإصدار قرار بالتنسيب لبناء مدرسة على موازنة المحافظة لعام 2019/ 2020.

من المهم أن تعي الجمعية دورها، كمنظمة مجتمع مدني، ودور الجهة المسؤولة – مديرية التربية – عن كفالة هذا الحق بالتعليم، حيث يمكنها المساندة بايجاد البدائل وتوفير الحلول التدريجية، ولكن مع الإبقاء في عين الإعتبار ان لا تتخلى الجهة المسوؤلة عن هذة المسؤولية. وعلى الرغم من أن هنالك إنجازات مهمة قد تحققت خلال الحملة، إلا أنه من الضروري استمرار جهود المدافعة استناداً إلى القانون وحقوق الإنسان.

أثر المدافعة على المنظمة

أكد فريق الجمعية على أهمية إشراك أصحاب العلاقة والمتأثرين بالمشكلة للحوار مع صناع القرار حيث يكون لهذه المشاركة أثر في تحقيق الأهداف وإحراز النتائج. لربما أهم أثر لهذه الحملة على جمعية المركز الإسلامي هو التغير في النهج الخيري / الرعائي المتبع من قبل االجمعية إلى النهج المبني على حقوق الإنسان. حيث صرح مدير وحدة البرامج بأن منحة المدافعة فتحت أمامهم الأفق للنظر بشكل مختلف للقضايا المجتمعية وتبني النهج المبني على الحقوق التي من شأنها تسهيل تصميم المبادرات المستقبلية وبالتالي تحقيق أهداف المنظمة.